الأمم المتحدة

A/58/86–E/2003/81

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 May 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البند ١٠٤ من القائمة المؤقتة*
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٣
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه – ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣
البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت**
استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١–٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/٢٠٠٢ المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

ويورد التقرير تسلسلا زمنيا للسياسات التي اعتمدتها أقل البلدان نموا فضلا عما أحرز من تقدم وما تبقى من تحديات في مجال تنفيذ برنامج عمل بروكسل. كما يسجل التقرير ويدرس القرارات التي اتخذها شركاء التنمية الدوليون والبرامج التي اضطلعوا بها، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، ومجتمع المانحين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، في تعميم برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا.

وتهدف الاستنتاجات التي استخلصت والتوصيات التي قدمت إلى كفالة وضع آليات رصد وإجراءات متابعة بما يؤدي إلى التنفيذ المتماسك والمنسق لبرنامج عمل بروكسل. ومن المتوقع أن تساعد هذه الإجراءات أقل البلدان نموا في التغلب على التحديات التي تعرقل تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر والتنمية المستدامة.

* A/58/50/Rev.1 و Corr.1.

** E/2003/100.

300603 270603 03-39035 (A)
0339035

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٦	٣
ثانيا – تنفيذ برنامج عمل بروكسل	٧-١٢	٤
الالتزام الأول: التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس	١٣-١٦	٦
الالتزام الثاني: الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي	١٧-٢٢	٨
الالتزام الثالث: بناء القدرات البشرية والمؤسسية	٢٣-٢٩	١١
الالتزام الرابع: بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نموا	٣٠-٣٥	١٤
الالتزام الخامس: تعزيز دور التجارة في التنمية	٣٦-٤١	١٧
الالتزام السادس: الحد من الضعف وحماية البيئة	٤٢-٤٨	٢٠
الالتزام السابع: تعبئة الموارد المالية	٤٩-٥٧	٢٣
ثالثا – مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	٥٨-٥٩	٢٨
رابعا – الاستنتاجات	٦٠-٦٢	٢٩
خامسا – التوصيات	٦٣	٣١

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٦/٥٧، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، إلى الأمين العام أن يقدم إليها عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا مرحليا سنويا شاملا عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[(١)] الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١. ودعا القرار أيضا إلى تخصيص الموارد الكافية لعمل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو المكتب الذي يضطلع بالمسؤولية عن ٤٩ بلدا من أقل البلدان نموا، منها ١٦ من البلدان النامية غير الساحلية و ١١ من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي قرارين منفصلين (٢٤٢/٥٧ و ٢٦٢/٥٧)، طلبت الجمعية العامة تقديم تقارير مستقلة إليها في إطار بنود جدول الأعمال المتصلة بالبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية في دورتها الثامنة والخمسين في عام ٢٠٠٣. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وتمشيا مع الولاية المحددة في تقرير الأمين العام بشأن آلية المتابعة لتنسيق ورصد واستعراض تنفيذ برنامج عمل بروكسل[(٢)]، بدأ مكتب الممثل السامي مهمته المتمثلة في حشد الدعم الدولي لبرنامج العمل لكفالة تنسيق التنفيذ ورصده والدعوة إليه واستعراضه بصورة فعالة.

٢ – وفي القرار ٣٣/٢٠٠٢، المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جديد على أن تركز متابعة برنامج عمل بروكسل على المستوى العالمي بالدرجة الأولى على تقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي لأقل البلدان نموا، ورصد تنفيذها للالتزامات المعلنة في بروكسل، فضلا عن أداء شركائها في التنمية. وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى الممثل السامي أن يقدم إليه في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣ تقريرا مرحليا شاملا عن تنفيذ برنامج العمل، وأن يأخذ التقرير شكلا مناسبا، من قبيل مصفوفة بالإنجازات.

٣ – ويقدم هذا التقرير عملا بالطلبات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٥٧ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/٢٠٠٢.

٤ – ودعا إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمدته الجمعية العامة في القرار ٢/٥٥ المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية اللذين أيدتهما الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، على التوالي، المجتمع الدولي لإيلاء أهمية خاصة لأقل البلدان نموا.

٥ - ويسلم برنامج عمل بروكسل بأن أهداف برنامجي عمل العقدين الماضيين لصالح أقل البلدان نموا لا تزال غير منجزة بصورة أساسية. وحيث أن أقل البلدان نموا لم تتمكن من الإفادة من العولمة، وتتحمل قيودا مفروضة على قدراتها، فإنها لا تزال مهمشة ومعرضة لطائفة من نقاط الضعف التي تقوض جهودها الإصلاحية. واختلف مؤتمر بروكسل عن سابقيه اللذين عقدا في باريس في عدد من الجوانب الهامة. فحكومات أقل البلدان نموا، فرادى وجماعات، كانت أكثر نشاطا قبل المؤتمر وخلاله. وأدت عملية تحضيرية قائمة على المشاركة وضمت منظمات من المجتمع المدني والقطاع الخاص على الصعد الوطنية إلى تحقيق توافق آراء واسع النطاق في بروكسل. إضافة إلى ذلك، فإن برنامج عمل بروكسل استند إلى أهداف وغايات اعتمدتها مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت في التسعينات قبل مؤتمر بروكسل. وشعر الجميع بقوة، لا سيما أقل البلدان نموا، بضرورة إنشاء آلية متابعة فعالة وشديدة الوضوح للإشراف على تنسيق برنامج عمل بروكسل وتنفيذه واستعراضه ورصده والدعوة إليه، مما حدا الجمعية العامة إلى أن تقرر في وقت لاحق إنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بناء على توصية من الأمين العام.

٦ - ويورد التقرير الأول تسلسلا زمنيا لشتى الأنشطة التي اضطلعت بها أقل البلدان نموا وشركاؤها الدوليون في التنمية في مجال تنفيذ برنامج عمل بروكسل من حيث تعميم الأهداف والغايات في إطار مختلف البرامج، والتقدم المحرز في تقديم الدعم للالتزامات السبعة المحددة في برنامج العمل. ويؤكد التقرير مجددا على أهمية تقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي لأقل البلدان نموا، ولكن في ضوء الإطار الزمني المحدد بفترة ١٨ شهرا للتقرير الموضوعي الأول ونظرا لقلة المعلومات الخاصة بأقل البلدان نموا الواردة من العديد من شركاء التنمية الدوليين، استند هذا التقرير بصورة رئيسية إلى أمثلة توضيحية. وقُدمت مصفوفتان منفصلتان كورقتي غرفة عمل، إحداهما عن أنشطة أقل البلدان نموا والأخرى عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين. أما التقرير فهو يستند إلى مدخلات من أقل البلدان نموا ومن شركائها في التنمية[٣]، بما في ذلك تقاريرها المتاحة.

ثانيا - تنفيذ برنامج عمل بروكسل

٧ - حدد برنامج عمل بروكسل سبعة التزامات محددة تهدف إلى الترويج للنمو الاقتصادي المطرد وإدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي. وتم التركيز على القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين والعمالة والحكم وبناء القدرات والتنمية المستدامة والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها مسائل ذات

أولوية وشاملة لعدة قطاعات. والتحدي الرئيسي الذي يواجه أقل البلدان نموا وشركاءها الدوليين في التنمية يتمثل في أن يفي كل كيان بما التزم به في بروكسل، وأن ينسق أنشطته المؤسسية وتدفقات موارده مع برنامج العمل.

٨ - ويتضمن برنامج عمل بروكسل إشارات هامة إلى البُعد الجنساني ويقر بأهميته إقرارا تاما بصفته بعدا شاملا لعدة قطاعات. ويجري التأكيد في كل التزام تقريبا على دور المرأة وإسهامها في التنمية. لذا يتعين على جميع الأطراف مراعاة منهاج عمل بيجين الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٩ - وطوال العقود الأربعة الماضية، ركز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على مسائل التجارة والمشاركة في الاقتصاد العالمي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. واستهدف مؤتمر بروكسل الإفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال توسيع نطاق المساعدة التقنية، بما في ذلك النهج الثلاثية الطرف، وبناء القدرات البشرية والإنتاجية وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات في مجال تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

١٠ - واعتمدت أغلبية حكومات أقل البلدان نموا سياسات وانتهجت استراتيجيات لتحقيق الأهداف المحددة في برنامج عمل بروكسل. فحكومات بنن وبوتان والسودان، على سبيل المثال، أشركت المنظمات غير الحكومية في المنتديات الوطنية التي أنشئت بعد مؤتمر بروكسل لكفالة استمرار مشاركتها في تنفيذ ورصد برنامج العمل. واضطلعت منظمة ''رصد أقل البلدان نموا'' التي انبثقت عن المؤتمر بمسؤولية رصد تنفيذ برنامج العمل وتعزيز قدرة خمس منظمات غير حكومية[٤] في أقل البلدان نموا لكي تعمق مشاركتها. بيد أن أقل البلدان نموا تواجه ثلاثة تحديات رئيسية من حيث الملكية الوطنية لبرامج المساعدة، وتنمية القدرة الوطنية على تنفيذ تلك البرامج، وتكلفة تنفيذها. وفي الوقت الذي يزداد فيه نشاط شركاء التنمية الدوليين في عملية صوغ السياسات الأولية، لا يزال هناك تصور بأن فقدان أقل البلدان نموا لاستقلالها الذاتي في مجال السياسات إضافة إلى القيود المفروضة على قدراتها سوف يزيد من تعقيد عملية تحقيق الأهداف المتفق عليها في برنامج عمل بروكسل.

١١ - ورغم أن المفوضية الأوروبية لا تميز صراحة أقل البلدان نموا كفئة تحمل هذا الاسم فيما تقدمه من مساعدة إنمائية، فإن ميادين التعاون ذات الأولوية تركز على ذات الأولويات المحددة في برنامج عمل بروكسل[٥]. لذا فإن التنفيذ الناجح لبرنامج عمل بروكسل سيعتمد في آخر المطاف على روح ''المسؤولية المشتركة'' التي سادت الشراكة العالمية في تنفيذ نتائج إعلان بروكسل. ومما لا شك فيه أن القرارات التي يتخذها المانحون لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحسين فرص الاستثمار بالنسبة لأقل البلدان نموا، ومواءمة المساعدة الإنمائية ورفع القيود المفروضة عليها وتعزيز ترتيبات التنسيق الوطني ستؤدي إلى دفع عجلة تنفيذ برنامج العمل.

١٢ - واتخذت هيئات إدارة عدد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة قرارا محددا بإدماج برنامج عمل بروكسل في الأنشطة الرئيسية[٦]. واتخذت منظمات أخرى متعددة الأطراف خطوات إيجابية مشابهة[٧].

الالتزام الأول: التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس

١٣ - إن التزام أقل البلدان نموا باتباع سياسات تشجع على وضع نهج للتنمية يركز على الناس كان يستهدف كفالة خلق البيئة اللازمة في بلدانها للقضاء على الفقر. كما أن تخفيض نسبة الناس الذين يعيشون في الفقر والذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق معدل نمو يبلغ ٧ في المائة سنويا على الأقل، وتحقيق نسبة استثمار إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي بواقع ٢٥ في المائة كان يهدف كله إلى خلق بيئة تُعطى فيها الأولوية للفقراء وتعتمد فيها أقل البلدان نموا سياسات أفضل للتوزيع. ونظرا إلى عدم وجود إحصائيات لعام ٢٠٠٠ عن جميع أقل البلدان نموا، فإن البيانات عن الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ تدل على أن ٥ من أقل البلدان نموا[٨] حققت الهدف المتمثل بمعدل نمو يبلغ ٧ في المائة وأن ٩ بلدان[٩] من المرجح أن تحقق نسبة استثمار إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي بواقع ٢٥ في المائة.

١٤ - وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية الواردة من بعض أقل البلدان نموا عن التقدم المحرز، فإن الحالة عموما لا تزال تشكل تحديا لبلدان كثيرة. ففي زامبيا، بادرت لجنة تحت سلطة وزارة المالية والتخطيط بإجراء مشاورات بين جميع أصحاب المصالح في مجال تصميم وتنفيذ ورصد برنامجها الإنمائي، وأوكل إلى عدة لجان فرعية مهام محددة تتصل ببرنامج عمل بروكسل. وأنشأت حكومات بنن وبوتان والسودان منتديات وطنية لمتابعة جميع الأنشطة الحكومية ورصدها في سياق تنفيذ برنامج العمل. وتتبع خطة التنمية الخمسية الأخيرة لبوتان: ٢٠٠٢-٢٠٠٧ عن كثب المجالات الرئيسية المحددة للإجراءات الحكومية في إطار برنامج العمل. وفي ساموا، تؤكد استراتيجية إنمائية جديدة عنوانها ''إتاحة الفرص للجميع'' (٢٠٠٢-٢٠٠٤)، ضرورة التركيز على الجماعات الأهلية بغية تحديد مشاركتها تحديدا أوضح في عملية التنمية. وأعدت حكومة لاوس برنامجا وطنيا للقضاء على الفقر يراعي الإصلاحات الرئيسية الضريبية والمالية الرامية إلى زيادة النمو الاقتصادي وتيسير عملية التنمية. ووضعت غينيا - بيساو ورقة استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر تتضمن عملية لإشراك جهات منها المجتمع المدني والأقاليم وأرباب العمل والمنظمات غير الحكومية.

١٥ - وأكد برنامج بروكسل مجددا أهمية استراتيجيات تخفيف حدة الفقر لتحقيق النمو والتنمية المستدامة. وأكد المانحون أن الملكية وحسن الإدارة شرطان ضروريان لإقامة شراكة

فعالة في تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر والتنمية المستدامة. ويعزز هذا الموقف دعوة حكومة السويد للتمكين وللتنمية القائمة على الحقوق، ولا سيما بالنسبة للمرأة، ودعوة إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى إشراك الفقراء في عملية التنمية، وحلقة العمل التي نظمتها حكومة إيطاليا في مجال التوعية العامة، وإشراف حكومة فرنسا على برامج للائتمانات الصغيرة، ودعم حكومة البرتغال للمرأة وللمنظمات غير الحكومية المحلية. وتتزامن هذه الإجراءات مع دعوة من ألمانيا للتحلي بالمرونة في الحوار المتعلق بالسياسات في أعقاب مؤتمر دولي (عقد في أيار/مايو ٢٠٠٢) بشأن عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر[١٠]. وبعدما أنتج ٢٢ بلدا أفريقيا من أقل البلدان نموا أو كانوا على وشك الانتهاء من وضع ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي اضطلعت بها هذه البلدان على الصعيد الوطني، تشير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى القيود المفروضة على القدرات في تحديد المشاريع وصوغها وتنفيذها وتمويلها[١١].

١٦ - ومع ارتفاع وتيرة الحوار المتعلق بالسياسات الذي تشارك فيه أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية لبحث ورقات استراتيجية الحد من الفقر، إضافة إلى الموارد التي تجتذبها العملية، ومع اعتماد أبعاد ابتكارية من قبل عدد من كيانات الأمم المتحدة، فإن صورتها لا تزال تتحسن بصفتها أداة حيوية من أدوات سياسة الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي. ويشجع الحوار الذي تقيمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول السياسات بمشاركة وزراء المالية والمشتغلين بالتنمية والمجتمع المدني، والذي اتضح في مبادرتي ''المائدة الكبيرة''[١٢] وفريق التعلم المعني بورقات استراتيجية الحد من الفقر[١٣] على ملكية البلدان الأفريقية، بما فيها أقل البلدان نموا في أفريقيا، لاستراتيجيات الحد من الفقر من خلال التركيز على أمور من بينها إدارة الإنفاق العام، والعمليات القائمة على المشاركة، والاحتياجات من القدرات، وسياسات وطرائق المانحين. وتعمل اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية بالاشتراك مع الفريق الفرعي المعني بالفقر والصحة بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على إدماج برامج قطاع الصحة الشاملة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر. ومن شأن المبادئ التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي تسعى إلى إدماج حقوق الإنسان في استراتيجيات الحد من الفقر، ومشروع منظمة العمل الدولية في تطبيق برنامج ريادي للعمل اللائق في أربعة بلدان من أقل البلدان نموا[١٤] يركز على مجموعة متماسكة من السياسات التي تتناول آثار العولمة، والقضاء على الفقر، وتوفير العمالة، والعمل المنهجي الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والذي يجمع بين الحسابات القومية وإحصاءات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، لتوفير بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي عن الفقر، والدعم الذي يقدمه

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإلغاء المركزية الضريبية والتمكين وبناء القدرات، وإنشاء شبكة أفريقيا لعام ٢٠٠٠ في ثمانية بلدان من أقل البلدان نموا[١٥]، فضلا عن النهج القائمة على المشاركة التي تربط ورقات استراتيجية الحد من الفقر بالأهداف الإنمائية للألفية، من شأن هذه الأمور جميعها أن تسهم في بلورة ورقات استراتيجية الحد من الفقر كأداة من أدوات السياسة الوطنية. وتهدف الموارد المعبأة، على سبيل المثال، من خلال مرفق الحد من الفقر والنمو التابع لصندوق النقد الدولي والصناديق الاجتماعية للبنك الدولي التي تمول المشاريع الصغيرة التي تديرها المجتمعات الأهلية لتمكين الفقراء والضعفاء من التغلب على الصعوبات المالية.

الالتزام الثاني: الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي

١٧ - يقبل الكثير من أقل البلدان نموا قبولا تاما الطابع العالمي للحكم الرشيد. وبتبني أقل البلدان نموا في أفريقيا للإصلاحات الديمقراطية زادت هذه البلدان من المشاركة الشعبية، إذ قام ثلاثون بلدا بإجراء انتخابات تشريعية و/أو رئاسية متعددة الأحزاب لعبت فيها المرأة دورا مهما. ففي مالي والرأس الأخضر، قامت الوكالات الدولية بدعم إصلاحات سياسية تلزم لخلق مجتمع أكثر ديمقراطية في هذين البلدين. وطرأت تغييرات ديمقراطية في بوتان وأفغانستان وكمبوديا. ويبدو أن بلدانا أخرى من أقل البلدان نموا في آسيا (ميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ونيبال) قد أخذت تطبق نهجا متدرجا. وعند بناء القدرات من أجل أداء مهام الإدارة المحددة في برنامج عمل بروكسل، سيحتاج شركاء التنمية الدوليون إلى تقديم دعم مالي وتقني لتحسين قدرات أقل البلدان نموا في مجال تنظيم المؤسسات والعمليات الديمقراطية فضلا عن الآليات الوطنية لحقوق الإنسان. وبالمثل، فإن أقل البلدان نموا ستستفيد بصورة مباشرة إذا قام المانحون ببناء نظم مفتوحة وشفافة للإدارة العالمية. وثمة بضعة الأمثلة التوضيحية الجديرة بالذكر على الإجراءات الرامية إلى تعزيز قدرة أقل البلدان نموا في مجال مهام الإدارة ومنها قيام إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة بتمويل برنامج لإصلاح الحكم المحلي في جمهورية تترانيا المتحدة، والدعم الذي تقدمه مجموعة البلدان الثمانية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتي تشمل ٣٤ بلدا من أقل البلدان نموا، ومشاركة إيطاليا في المركز الإقليمي الأفريقي للمساعدة التقنية، واعتماد لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لـ ''آلية استعراض الأقران'' لتأمين فعالية المعونات والإدارة العالمية، وإسهامات المانحين في منتدى شؤون الحكم في أفريقيا، فضلا عن الحلقات الدراسية عن العملية الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون التي أقامتها حكومتا اليابان والسويد.

١٨ - وأشرفت شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة على عدد من حلقات العمل التي عُقدت في أقل البلدان نموا بشأن العمليات البرلمانية وعمل الجهاز القضائي من أجل بناء قدرات المرأة على تولي المراكز القيادية. وتعمل منظمة ''المساواة الآن'' بنشاط لتعزيز حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم. ووجَّه معظم المانحين موارد للبرامج التي تعالج القضايا المتعلقة بنوع الجنس إدراكا منهم بأن تمكين المرأة في الأنشطة الإنتاجية يعود بالفائدة على مجالات تكافؤ الفرص والوصول إلى الأصول ومجالي القيادة واتخاذ القرار. ويعتبر تعميم المساواة بين الجنسين شرطا أساسيا في برامج التعاون الإنمائي للاتحاد الأوروبي.

١٩ - وتوفر منظومة الأمم المتحدة الدعم لمجموعة واسعة من برامج الإدارة سبق بعضها برنامج عمل بروكسل ولكنها تستجيب بوضوح لاحتياجات أقل البلدان نموا. وتعنى استراتيجية البنك الدولي لمكافحة الفساد[١٦] بأُطر العمل التنظيمية التي تهدف إلى تعزيز القدرة المؤسسية وتوطيد العمليات التي تعزز التحول إلى الديمقراطية وتركز أنشطة متطوعي الأمم المتحدة في مجال تعزيز سيادة القانون وزيادة الفرص في الحصول على العدالة (هايتي) وتحقيق اللامركزية (مالي ولاوس) وحقوق الإنسان (أوغندا) على حماية حقوق الأفراد في مختلف المستويات الحكومية، مثلما تعمل البرامج التجريبية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مبادراتها المتعلقة بالكرامة الإنسانية وحلقات العمل التي عُقدت في كمبوديا ونيبال. ونظَّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمليات استشارية اشتركت فيها الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومؤسسات البحوث، تهدف إلى غرس مبادئ الحكم الرشيد في المجتمعات من خلال إجراء مشاورات وطنية ودولية تضم العديد من أصحاب المصلحة. واشترك ٢٣ بلدا من أقل البلدان نموا في منتدى شؤون الحكم في أفريقيا الذي بدأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٧ بتمثيل من حكومات إيطاليا واليابان والنرويج وسويسرا وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة والمفوضية الأوروبية، وشمل مواضيع مثل المساءلة والشفافية وإدارة الصراع والعمليات البرلمانية والحكم المحلي من أجل الحد من الفقر. ووضع مشروع شؤون الحكم الذي نفذته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي اشتمل على التمثيل السياسي والإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات مؤشرات لعدد من البلدان الأفريقية معظمها من فئة أقل البلدان نموا لقياس ورصد شؤون الحكم في أفريقيا جنوب الصحراء. وستعرض هذه المؤشرات في التقرير الأول عن شؤون الحكم في أفريقيا. ويضم مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المسؤول عن وضع السياسة وتحديد القواعد تمثيلا كثيفا لأقل البلدان نموا حيث تتولى زامبيا رئاسته حاليا. ويتم تعزيز الشفافية في وضع البرامج الإنمائية الرئيسية عن طريق مشاركة لجان الإيدز الوطنية.

٢٠ - وقدم الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية مساعدة خاصة في عام ٢٠٠٢ إلى ١٢ بلدا كانت خارجة للتو من الحروب مستخدما صندوق فائض تيليكوم الذي يوفر التمويل لإصلاح القطاعات وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية. وكانت غالبية البلدان المشاركة من أقل البلدان نموا.

٢١ - واحتلت أنشطة المانحين ولا سيما من قبل حكومات اليابان وألمانيا والبرتغال والسويد التي تعمل غالبا طريق منظمات غير حكومية، مكانا بارزا في مجال منع الصراع وفي دعم بناء الثقة وبناء السلام اللاحق للصراع وإعادة الاندماج وإعادة التعمير والتدخلات الإنسانية. ويواجه العديد من أقل البلدان نموا أزمات وصراعات أو أنها خارجة لتوها من حروب. وشاركت منظمات أكشن أيد Action Aid، ومنظمة الفرانسيسكان الدولية، ومنظمة ''كير'' الدولية بنشاط في مجلات إدارة الصراع وبناء السلام وضمان سبل العيش في كل من سيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيبال، على التوالي. وكان الدعم الدولي حاسما في تنظيم أنشطة المتابعة لاتفاقات السلام في بوروندي في سياق اتفاق أروشا للسلام. وشهدت كمبوديا تجربة مماثلة: فقد كانت المساعدة الدولية مهمة في توطيد السلطة الحكومية فيها وتحديد مسار التعمير والإصلاح.

٢٢ - وتتجاوز هذه الأنشطة فئة الأنشطة التي تحددها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ''بوصفها معونة في حالات الطوارئ''، ولكنها تماثل إلى حد ما المجالات التي تشملها عملية الأمم المتحدة للنداءات الموحدة التي يكون فيها دعم المانحين حاسما. فمن بين ٢٥ نداء لتقديم مساعدة إنسانية وجهتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢. كان ١٦ نداء يتناول بشكل مباشر احتياجات أقل البلدان نموا وهو ما كان يمثل نسبة ٨٤ في المائة أو ٣,٧ بليون دولار من المبلغ الإجمالي المطلوب وقدره ٤,٤ بليون دولار. وبشكل عام كان معدل استجابة المانحين لهذه النداءات يتراوح بين ١١,٥ في المائة و ٩٥ في المائة اعتمادا على البلد أو المنطقة التي تُطلب المعونة من أجلها[١٧]. وفي حين تشير هذه الأرقام أساسا إلى استجابة المانحين للاحتياجات الإنسانية الملحة فإنها تشير أيضا إلى تمويل جوانب إعادة الإدماج والإنعاش في حالات الطوارئ المعقدة والتي تشكل بشكل متزايد جزءا لا يتجزأ من عملية النداءات. ويتعين في هذا الصدد منح اهتمام أيضا إلى استجابة مجتمع المانحين للنداءات الخاصة خارج عملية النداءات الموحدة مثل تلك المتعلقة بإعادة تعمير أفغانستان حيث كانت الاستجابة إيجابية للغاية. و تجدر الإشارة هنا إلى المساهمات الرئيسية التي قدمها بعض المانحين لدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام.

الالتزام الثالث: بناء القدرات البشرية والمؤسسية

٢٣ - تتمثل الصعوبة الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نموا في الوفاء بهذا الالتزام في ندرة البيانات التي يُعوض عنها جزئيا من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (نيسان/أبريل ٢٠٠٢)[١٨] وفي محدودية القدرات. وتتوفر البيانات المتعلقة بجميع المؤشرات الاجتماعية ذات الصلة ببرنامج عمل بروكسل حتى عام ٢٠٠٠ فقط. ويشمل برنامج العمل ١٣ هدفا إنمائيا بشريا يمكن قياسها ورصدها من حيث الكم ولكن قياسها في هذه المرحلة المبكرة يبدو مستحيلا نظرا لأن ذلك لم يتم من أجل تحديد الأهداف الإنمائية للألفية. ويشير تقرير لجنة المساعدة الإنمائية لعام ٢٠٠٢[١٩] إلى النقص في التغطية الجغرافية كأحد المعوقات لتقديم التقديرات العالمية لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وإلى الحاجة إلى زيادة القدرات الوطنية لتقديم البيانات. وتوضح بعض البيانات التي ترصد التطورات في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف المتفق عليها خلال الأطر الزمنية المحددة. وتبدو الحالة التي تواجه بلدان أفريقيا جنوب الصحراء أكثر حدة بوجه خاص.

٢٤ - وأقل ما يقال عن المهام التي ينبغي إنجازها في مجالات الصحة والتعليم والمرافق الصحية والتغذية هي أنها تفوق طاقة العديد من أقل البلدان نموا. وتوضح الأرقام المتاحة أن ١٩ بلدا من بين ٣٣ بلدا من أقل البلدان نموا في أفريقيا تزيد معدلات وفيات الأمهات فيها على ١ في كل ١٠٠ من المواليد الأحياء[٢٠]. ويعاني ربع عدد الأطفال في ٣٣ بلدا من بين ٤٣ في أقل البلدان نموا من النقص في الغذاء. وتبين معدلات التسجيل في المدارس الأولية في ٢٢ من أقل البلدان نموا أن أقل من نصف الأطفال فقط مقيد في المدارس في ١٠ منها[٢١]. وهناك صعوبة أخرى تتمثل في تكلفة البرامج. فالكثير من أقل البلدان نموا لا يزال يعتمد اعتمادا تاما على المساعدة الإنمائية لتمويل قطاعاته الاجتماعية مثل توفير الخدمات الأساسية في المستشفيات والمراكز الصحية وبناء المدارس ووضع المناهج وتدريب العمال. وتعتبر مبادرة اليابان للتعليم الأساسي من أجل النمو وكذلك المساعدة المقدمة من المفوضية الأوروبية الموجهة لتوفير التعليم الأولي للجميع والدعم الذي تقدمه البرتغال لمستويات التعليم الأولي والثانوي والثلاثي في ستة من أقل البلدان نموا[٢٢] وكذلك التزام كندا بمضاعفة استثماراتها الأساسية في التعليم في أفريقيا بمثابة مساهمات إيجابية في المحاولات التي تبذلها أقل البلدان نموا لتحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل. ويعمل العديد من المنظمات غير الحكومية أيضا بنشاط في هذه القطاعات مما يؤكد أنه وحتى إذا لم تتوفر سوى أموال محدودة يمكن إحداث التغيير في حياة الفقراء. وعلى سبيل المثال، استطاعت منظمة كير الدولية الوصول إلى ٢٣ ٠٠٠ طالب في أفغانستان تصل نسبة البنات من بينهم إلى ٤٦ في المائة من خلال مشروع للتعليم يقوم على المجتمع المحلي ويتسم بقلة التكلفة والاستدامة ويحترم التقاليد المحلية.

٢٥ - وتشير ساموا إلى أنها تخصص نسبة ٧٥ في المائة من إجمالي ما تتلقاه من المساعدة الإنمائية السنوية للقطاعات الاجتماعية. واستطاعت الحكومة من خلال العمل مع القطاع الخاص توفير الخدمات في مجال الصحة والتعليم للسكان من مرحلة الطفولة المبكرة وتوفير التعليم الخاص وزيادة التغطية بالتحصين (٩٥ في المائة) وتحسين فرص الحصول على المياه النظيفة والمأمونة (٨٥ في المائة). وفي حالة بوركينا فاسو، تعاونت الحكومة مع المشاريع التجارية الصغيرة المحلية واستطاعت بدعم من القطاع الخاص الألماني توفير إمدادات المياه عالية النوعية والمنخفضة التكلفة للمجتمعات المحلية الفقيرة في أوغادوغو. وتستخدم موارد مقدمة من شركات ألمانية بشكل مماثل في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمعالجة في جنوبي أفريقيا. ونفذت أوغندا وألمانيا حملة تثقيفية بالتعاون مع الصناعة الصيدلانية لزيادة الوعي بالوقاية من الملاريا عن طريق استخدام الناموسيات.

٢٦ - وتشير التقديرات العالمية إلى أن هناك ٤٢ مليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠٢. وتعتبر أقل البلدان نموا من أكثر البلدان تأثرا بذلك، في الوقت الذي تعاني فيه من نقص صارخ في الموارد المحلية اللازمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو الملاريا أو السل. وأجرت حكومة إثيوبيا بالتعاون مع الوكالات المانحة اختبارات لطرق جديدة لمكافحة الوباء. وجمع هذا النهج بين استخدام التجارب المعملية والتربية الوطنية من أجل تغيير موقف السكان من المرض. ووضعت حكومة مدغشقر استراتيجية لإدارة الأزمات وهي تنفذ خطة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحسين الخدمات الصحية. وتم إنشاء شبكات عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب وتبودلت الخبرات عن إدارة برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع إيلاء اهتمام خاص لخفض أسعار العقاقير ذات الصلة. وشرعت منظمة أكشن إيدز (Action Aids) في تنفيذ برنامج مدته ثلاث سنوات في بوروندي وإثيوبيا ورواندا لتعزيز استجابة الحكومات والمجتمع المدني للأزمة. ولا تزال مسألة بناء القدرات البشرية والمؤسسية مسألة ملحة. فتركيز حكومة كندا على برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة والتغذية وتمويل إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبرنامج في موزامبيق يعزز الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الوباء، ومساهمة حكومة إيطاليا والدعم المقدم من المفوضية الأوروبية للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا إضافة إلى تعاونها مع منظمة الصحة العالمية في عشرة من بلدان جنوب الصحراء من بينها سبعة من أقل البلدان نموا[٢٣] كلها تعالج المعوقات في توفير الموارد والقدرات.

٢٧ - وعين برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مستشارين دوليين في ٢٣ بلدا من أقل البلدان نموا[٢٤]،

ويشارك من خلال أفرقة مواضيعية تابعة للأمم المتحدة في قيادة التعاون على مستوى المنظومة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. وتُوجت أنشطته في مجال الدعوة لتحقيق المساواة في فرص الحصول على الخدمات الأساسية بما فيها الرعاية الصحية والتعليم وحملات توعية الجماهير لمكافحة المرض والأمراض الأخرى ذات الصلة بزيادة في إنفاق المساعدة الإنمائية الرسمية على البرنامج إلى خمسة أمثاله على مدى السنوات الخمس الماضية. وأدى تنسيق الجهود والتخطيط المشترك إلى خفض تكاليف المعاملات. وأدى التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٢ إلى إدخال إطار عمل في مجال الصحة والتغذية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإصدار دليل عن الرعاية التغذوية، ولكن من الواضح أن هنالك حاجة للمزيد من الموارد والشراكات الجديدة ولا سيما في مجالات صناعة الأدوية المعقولة التكلفة وتوزيعها وشرائها.

٢٨ - واستجابة لبرنامج عمل بروكسل، أنشأت المنظمة العالمية للملكية الفكرية وحدة تعنى بأقل البلدان نموا تمنح الأولوية للنواتج من أجل أقل البلدان نموا. وقامت أيضا شبكة المعلومات العالمية التابعة للمنظمة، وتعنى بتبادل البيانات الثقافية والتشغيل الآلي للوظائف التجارية في مكاتب المنظمة على نطاق العالم، بتوسيع فرص الوصول إلى شبكة الإنترنت في ١١ بلدا من أقل البلدان نموا[٢٥]. وتوفر الأكاديمية العالمية فرص التدريب وخدمات البحوث والخدمات الاستشارية في مسائل البراءات والعلامات التجارية والإدارة الجماعية لحقوق النشر في مجالات الموسيقى والثقافة في ثلاثة بلدان أفريقية[٢٦] إضافة إلى مبادرة إقليمية في جزر المحيط الهادئ.

٢٩ - وتتوفر فرص إضافية لتحسين القدرات البشرية والمؤسسية في مختلف جوانب الإدارة الإنمائية عن طريق المساعدة المستهدفة التي تقدمها مؤسسات الأمم المتحدة. وحظيت الأعمال المتعلقة بهذا الالتزام بدعم سياسي قوي استنادا إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي انعقد في عام ١٩٩٥ في كوبنهاغن والذي أدرج تلبية احتياجات أقل البلدان نموا بوصفها أحد الالتزامات العشرة المتفق عليها. ويعتبر الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لشبكة الاقتصاديات الأفريقيات ومقرها في السنغال وللشبكة الرقمية للمغتربين الأفارقة زيادة فرص المرأة في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتأييد صندوق النقد الدولي لمبادرة بناء القدرات الأفريقية، وتعزيز قدرة الحكومات المحلية في الإدارة الاقتصادية، وتعزيز المنظمة العالمية للأرصاد الجوية للهياكل الأساسية للأرصاد الجوية وصيانتها، كل ذلك له أهميته الحاسمة في مساعدة أقل البلدان نموا في معالجة أولويات برنامج عمل بروكسل.

الالتزام الرابع: بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نموا

٣٠ - يمثل هذا الالتزام أهمية كبيرة لأقل البلدان نموا لأنه يشتمل على الدعائم الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية (أي الهياكل الأساسية[٢٧]) واستخدام التكنولوجيا وتنمية المشاريع، والطاقة، والتصنيع، والتعدين، والزراعة، والصناعات الزراعية، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية، والسياحة). ويؤكد البنك الدولي هذا الرأي مشيرا إلى أن الاستثمارات جيدة التنفيذ في الهياكل الأساسية تعود بفوائد إيجابية على المشاريع المحلية والمبادرات التي تقوم على المجتمع المحلي وتفضي إلى زيادات مباشرة في دخل المجتمعات المحلية الفقيرة. وقد برهن على ذلك، على سبيل المثال، مشروع إصلاح وصيانة الطرق في ليسوتو إلى الجمع بين أصحاب المشاريع المحلية الصغيرة لإصلاح الطرق الريفية ومن بينهم صاحبات مشاريع ومشروع الطاقة في مالي الذي أشرك المجتمعات المحلية في إدارة الغابات ونظم الطاقة المحلية.

٣١ - وبالرغم من ندرة المعلومات المتعلقة بعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ استطاع قليل من البلدان الإبلاغ عن إحراز بعض التقدم. فوضعت النيجر خطة طموحة للتنمية الصناعية توفر الدعم لعدد من أنشطة القطاع الخاص المخصصة للحد من الفقر. ووضعت مدغشقر شبكة من المشاريع تعمل في إنتاج زيت الطعام ومواد البناء والفواكه والخضراوات. ويقدم الدعم عن طريق هذه الشبكة لتعزيز القدرات الإدارية لأصحاب الأعمال. ووضعت موريتانيا في عام ٢٠٠٢ خطة لمكافحة التصحر وحددت استراتيجية صناعية توفر الدعم لتنمية القطاع الخاص. وفي عام ٢٠٠١ بدأ رسميا تنفيذ ''مشروع أوغندا'' كجزء من برنامج المساعدة التقنية المقدم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للمشاريع الإنتاجية عن طريق برنامج تنمية المشاريع. وشرعت موزامبيق والرأس الأخضر وغينيا - بيساو في تنفيذ برامج مماثلة في عام ٢٠٠٠. وفي ساموا لا تزال الهياكل الأساسية المادية تتمتع بإدارة جيدة، ومنح القطاع الخاص دورا أكبر في الإنتاج الزراعي. ونظمت حلقات عمل وأنشئت مراكز تدريب في القرى لزيادة معارف وقدرات السكان الريفيين. وفي أيار/مايو عام ٢٠٠٢ اتخذت حكومة كمبوديا قرارا بتنويع اقتصادها[٢٨] وبناء الصناعات على أساس الموارد الطبيعية للبلاد مثل اللحوم والأسماك والقطن والسكر وزيت النخيل والمطاط والكسافا والفواكه.

٣٢ - واستخدمت منظومة الأمم المتحدة المساعدة التقنية في بناء القدرات لتشجيع الاستثمار واستطاعت من خلال التدريب المتعدد الأهداف أن تدخل تكنولوجيات جديدة وأن تعزز من الخدمات التقنية وأن تتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتلقى المجلس الاستشاري للاستثمار لأقل البلدان نموا الذي أنشأه ١٨ وزيرا من وزراء أقل البلدان نموا وعدد من المدراء التنفيذيين دعما من السويد. وظلت غرف التجارة الدولية

تشارك بنشاط في الوفاء بالالتزام الثالث لأقل البلدان نموا وفي المتابعة أثناء اجتماعات مونتيري وجوهانسبرغ. وتعتبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار في أقل البلدان نموا جذابة وتحظى بالدعم في عدد من البلدان المانحة كما في البرتغال والسويد على سبيل المثال. واشترك العديد من البلدان الأقل نموا في البرنامج الإنمائي للمؤسسات التكنولوجية وقدم الدعم عن طريق تمويل قدمته حكومة ألمانيا للمشتغلات بالأعمال الحرة. وساعد البرنامج الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز نشاط الدعوة لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال حلقات عمل مستهدفة لتوفير الفرص على نطاق العالم في مجالات من قبيل تعزيز الاستثمار والمعلومات المتصلة بالأسواق. ويتوفر التدريب في إدارة المشاريع المالية المتناهية الصغر والميزنة عن طريق شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة. وشجعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومتطوعو الأمم المتحدة التوسع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال قيام اللجنة بإنشاء هياكل أساسية للاتصالات والمعلومات الوطنية في ١١ بلدا من أقل البلدان نموا ووضع الخطط لإنشاء ١٣ مركزا إضافيا، وقيام برنامج متطوعي الأمم المتحدة بإرسال متطوعين إلى ١٦ بلدا من أقل البلدان نموا من أجل الربط الشبكي بين الخدمات العامة على المستوى الوطني واللامركزي وربط الجزر الصغيرة المتناثرة التي تنتمي للبلاد نفسها (مثل ملديف)، وتحسين الحملات الوطنية من أجل الوصول إلى المجتمعات المحلية المعزولة والريفية (فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز).

٣٣ - وأدخل الاتحاد البريدي العالمي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية تقنيات جديدة لتحسين نوعية الخدمات ورفع كفاءة الأداء عموما. وأدى الإصلاح البريدي، إلى تحقيق المكاسب الناتجة عن الكفاءة والارتقاء بمستوى العاملين. وبتوجيه ٨٠ في المائة من ميزانية المساعدة التقنية للاتحاد البريدي العالمي إلى أفريقيا التي تضم معظم أقل البلدان نموا، فإنه يمكن للاتحاد بيسر بلوغ الهدف المتمثل في تعميم برنامج عمل بروكسل. وعلى نحو مماثل أدخل الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في عام ٢٠٠٢ تقنيات جديدة في استخدام اللاسلكي (في بوتان)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (في هايتي وجيبوتي)، والإصلاح وإعادة التشكيل (في جمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي)، ونشر مراكز اتصالات سلكية ولاسلكية متعددة الأغراض (في مالي وملاوي). وبدأت هذه الأنشطة، بعد تعزيزها عن طريق التدريب، تحدث نتائج إيجابية انعكست في تحسين كثافة الاتصالات السلكية واللاسلكية وزيادة إدخال الإنترنت في جميع أنحاء أقل البلدان نموا.

٣٤ - واجتذبت مشاريع الطاقة المتجددة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) لتعزيز الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الإحيائية في ستة بلدان[٢٩] تمويلا من مرفق البيئة العالمية. وأُكملت هذه المشاريع بمشروع لبناء القدرات المؤسسية بدأته

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٢، في مجال التدريب المتعلق بالطاقة المتجددة لأقل البلدان نموا في منطقة المحيط الهادئ، ويقدم خدمات استشارية إلى كمبوديا وفانواتو بشأن فعالية الطاقة في الصناعة وتنمية الطاقة المتجددة. وعلى نحو مماثل، يهدف استثمار إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة في قطاع الغاز في بنغلاديش إلى تحسين الكفاءة في إدارة الإنتاج والتوزيع. وعززت اليونيدو، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الكهرباء المولدة من محركات الديزل البسيطة للإضاءة والتبريد ومضخات المياه والأدوات الأخرى في البرنامج الإقليمي لمنهاج العمل المتعدد المهام. وحسن استخدام النساء الريفيات في فرص العمل المدرة للدخل القادرة على الاستمرار في خبرتهن الإدارية ورفع مركزهن الاجتماعي، بما ترتبت عليه مزايا إضافية تمثلت في زيادة المواظبة المدرسية للفتيات، إذ لم يعد يتعين عليهن المساعدة في أعمال المترل عندما ينبغي لهن أن يكن في المدرسة. ووضعت مناهج عمل في بوركينا فاسو وغينيا ومالي، وتسير الخطط سيرا حسنا بالنسبة للسنغال.

٣٥ - وتركز منظمة الأغذية والزراعة على مجالين من مجالات الأولوية هما الصناعات الزراعية والأمن الغذائي. وفيما يتعلق بالمجال الأول، شكلت أفضل الممارسات في إدارة الغابات في وسط أفريقيا والتي كانت موضوع ١٤ دراسة من دراسات الحالة، شكلت مساهمة أساسية في حلقة عمل إقليمية نظمت في عام ٢٠٠٢ وتم فيها تبادل المعلومات والخبرات[٣٠]. وفي عام ٢٠٠٢ وسع نطاق البرنامج الخاص للأمن الغذائي، الذي يعنى بمسألة زيادة الإنتاج الغذائي واستدامته، ليشمل ٣٩ بلدا من أقل البلدان نموا بدعم من حكومتي إيطاليا واليابان. واستخدمت منظمة الأغذية والزراعة نهجا متبعا فيما بين بلدان الجنوب في الأمن الغذائي[٣١] عن طريق توفير الخبراء من البلدان النامية للعمل مع المزارعين في المجتمعات الريفية لأقل البلدان نموا. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، تم توقيع ٢٢ اتفاقا[٣٢] تتعلق بالأمن الغذائي بين بلدان نامية أخرى وأقل البلدان نموا. وبالإضافة إلى ذلك أنشئ الصندوق الاستئماني للأمن الغذائي والوقاية في حالات الطوارئ من أوبئة وأمراض الحيوانات والنباتات العابرة للحدود بهدف أولي قدره ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وستسعى المشاريع الرائدة المعنية بانعدام الأمن الغذائي وحالات الضعف وتحديد مناطقها في بوركينا فاسو ومدغشقر وهايتي إلى تحسين مسألة الحصول على المعلومات لعملية صنع القرار ووضع السياسات والبرامج ورصدها. واستفادت عدة بلدان من أقل البلدان نموا من المنتدى العالمي لمنظمات السلامة الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٢.

الالتزام الخامس: تعزيز دور التجارة في التنمية

٣٦ - تنظر أقل البلدان نموا إلى هذا الالتزام في إطار العولمة وبتحديد أكثر فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية ومنظومة الأمم المتحدة. وقبل انعقاد الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، استفادت أقل البلدان نموا من عروض التعاون التقني في بناء القدرات والتدريب من العديد من مؤسسات الأمم المتحدة. وبالتعاون مع شركاء منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الأفريقية، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مجموعة من حلقات العمل لأقل البلدان نموا عن صياغة سياسات التجارة والمفاوضات. ويهدف التدريب الذي يوفره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مجال المفاوضات التجارية والوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية من أجل تنويع سلع الصادرات استعدادا لاجتماعات منظمة التجارة العالمية. وأوضحت منظمة الأغذية والزراعة مواقفها التفاوضية بشأن مسائل متعلقة بالزراعة لتحسين إمكانية الوصول. وأدرجت الإحاطات الإعلامية التي يقدمها مركز التجارة الدولية على المستوى الصناعي بشأن إنهاء نظام الحصص، وتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التدريب في إطار القدرة التنافسية، في خطط عمل لأربعة بلدان من أقل البلدان نموا[٣٣]، تتناول مسائل مثل إدارة سلسلة الإمدادات، وتحسين الإنتاجية، وتطوير المنتجات، والتسويق ومعايير الأداء. وفي الدوحة، وافقت البلدان المتقدمة على تقليل الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من أقل البلدان نموا بدرجة كبيرة أو إزالتها. ووفقا لذلك، فضلت توجهات سياسات الجماعة الأوروبية إدراج سياسات التجارة في سياسات التنمية لأقل البلدان نموا (على سبيل المثال ورقات استراتيجية الحد من الفقر) وبرامج المساعدة الإنمائية. وتم أيضا التوصل إلى اتفاق للإسراع بالمفاوضات من أجل انضمام أقل البلدان نموا إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. وأجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حلقة عمل بشأن إجراءات انضمام اليمن. ومما كانت له أهميته بوجه خاص عقد أول حلقة دراسية لمنظمة التجارة العالمية بشأن انضمام أقل البلدان نموا، في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٢ والتي قدمت مبادئ توجيهية للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية.

٣٧ - والمشروع الرئيسي المعنون ''إطار العمل المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا''، بوصفه إطارا للشراكة بين وكالات أساسية (صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) والجهات المانحة الثنائية (الجماعة الأوروبية، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) وأقل البلدان نموا، هو في وضع أفضل لضمان إدراج التجارة في السياسات الإنمائية، وتنسيق الاستجابة والموارد

لصالح أقل البلدان نموا في إطار برنامج عمل بروكسل. ومن الجلي أن حكومات كندا وإيطاليا واليابان والجماعة الأوروبية تتقاسم هذا الرأي. ومع ذلك، وبالنظر إلى ما ينطوي عليه الأمر من فرص وتحديات، جرى البدء في مرحلة رائدة في ثلاثة بلدان[٣٤]، ووسعت فيما بعد لتشمل ١١ بلدا بدعم من مركز التجارة الدولية[٣٥]، مع برامج متابعة مع الصندوق الاستئماني لإطار العمل المتكامل الذي يمول خمسة بلدان أخرى[٣٦]. وتساهم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء بـ ٢,٣ مليون يورو، وهو أكثر من نصف المساهمة الثنائية الكلية للصندوق الاستئماني لإطار العمل المتكامل[٣٧]. وكان للبنك الدولي مكان الصدارة في تجربة إعادة صياغة إطار العمل المتكامل – من خلال دراسة تشخيصية للتكامل التجاري، ومصفوفة إجراءات تتضمن التوصيات المتعلقة بالسياسات وأولويات احتياجات المساعدة التقنية وأولويات السياسات التجارية – كآلية لإدراج التجارة في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر. ووضعت عملية رصد وتقييم من خلال الاجتماعات الدورية لرؤساء الوكالات لإجازة الممارسات الجيدة ومعالجة المعوقات.

٣٨ - ويعتبر الاستخدام الفعال للترتيبات التفضيلية مشكلة أكثر خطورة بالنسبة لأقل البلدان نموا. وتقدم مبادرة الاتحاد الأوروبي ''كل شيء فيما عدا الأسلحة'' التي توفر فرص الوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص، وقانون الولايات المتحدة الأمريكية الخاص بالنمو والفرص في أفريقيا الذي صدقت الحكومة بموجبه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ على تعيين ٣٨ بلدا أفريقيا جنوب الصحراء، من بينهم ٢٥ بلدا من أقل البلدان نموا[٣٨]، باعتبارها بلدانا مؤهلة للحصول على معاملات جمركية تفضيلية، ومشروع نظام الأفضليات المعمم باليابان، بالإضافة إلى مشروعي كندا وسويسرا لأقل البلدان نموا، تقدم هذه الإجراءات جميعها هوامش تفضيلية كبيرة للكثير من المنتجات الزراعية والصناعية. وأبدى نفس القدر من التعاون بولندا وهنغاريا وجمهورية سلوفاكيا، وهم أعضاء جدد في الاتحاد الأوروبي صنفوا بوصفهم مانحين ناشئين. ومع ذلك، فإن المعدلات التي تستخدم بها الأفضليات متدنية للغاية بسبب ضعف قدرة المعروض من الصادرات. وبالنظر إلى عدم كفاءة الإدارة التجارية في كثير من أقل البلدان نموا، كانت معدلات الاستخدام متدنية. وتتجه أقل البلدان نموا في آسيا مثل بنغلاديش ونيبال نحو تسجيل معدلات أعلى من تلك الموجودة في أقل البلدان نموا في أفريقيا[٣٩]. وينبغي أن تعالج أقل البلدان نموا هذا الضعف المؤسسي عن طريق التدريب السليم والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة.

٣٩ - ويعتبر التنويع الاقتصادي مكونا هاما من مكونات السياسات التجارية لأقل البلدان نموا كوسيلة لزيادة الصادرات من السلع والخدمات. وظل الصندوق المشترك للسلع الأساسية يدعم أقل البلدان نموا الذي ترغب في اتباع سياسات تنمية عن طريق تحديد

المشاريع المناسبة ويقدم الأموال لإجراء البحوث في مجال تحسين الإنتاجية وتوسيع الأسواق والتنويع الرأسي[٤٠]. ويساعد مشروع التعاون التقني المعني ببناء القدرات من أجل التنويع التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٣٧ بلدا من أقل البلدان نموا في أفريقيا و ٦ في آسيا و ٥ دول جزرية صغيرة نامية في أوقيانوسيا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نظم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حلقة عمل تدريبية إقليمية في فيجي عن التحديات واحتمالات نجاح التنويع القائم على السلع الأساسية في اقتصادات جزر المحيط الهادئ. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، عقدت حكومة غينيا حلقة عمل عن تنمية زراعة البساتين. وخلال الفترة قيد الاستعراض، استفاد كثير من الحكومات من برامج التعاون التقني إلا أن عددا أكبر يتعين عليه التصرف بسرعة وبعزم. فثمة برامج جيدة عن قانون وسياسات التنافس وعن الوصول إلى الأسواق (وبالذات عن قواعد المنشأ)، وعن النقل، وتيسير التجارة، ونظم الجمارك التي تعرضها كثير من الوكالات الدولية. وستساعد هذه البرامج موظفي الحكومات والقطاع الخاص على تحسين مهاراتهم فيما يتعلق بإدارة التجارة وتعدهم للعولمة. ولا بد لحكومات أقل البلدان نموا أن تكون أكثر استباقا في الاستفادة من البرامج الكثيرة التي يعرضها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية حاليا. وينبغي أن ينظر مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي في تمويل برامج تنويع على أساس المنح، للدول الأعضاء من أقل البلدان نموا.

٤٠ - وتحظى برامج ''إيجاد الشريك المناسب'' التابعة لمركز التجارة الدولية بأهمية بالغة في بناء الشراكات. وتمكن هذه البرامج الشركات في البلدان المتقدمة من تحديد الشركاء المحتملين في البلدان النامية وعن طريق مجموعة من الترتيبات المالية والتقنية إشراكهم في إنتاج وتوزيع سلع وخدمات محددة. وتحتاج حكومات أقل البلدان نموا إلى تحديد الأسواق الملائمة وخاصة في الجنوب، واعتماد تكنولوجيا جديدة وتحويل ميزاتها النسبية إلى فرص عمل تسمح لهم بإنتاج سلع وخدمات قابلة للتسويق. ولا بد من ترجمة فهم وسائل الدبلوماسية التجارية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية إلى قدرات للإنتاج والتعبئة والتوزيع في أقل البلدان نموا وبيع سلع وخدمات مرتفعة القيمة إلى باقي العالم على أساس غير تمييزي.

٤١ - ووفقا للجنة المساعدة الإنمائية[٤١] تعتبر المساهمة الرئيسية للشركاء من المانحين والوكالات المتعددة الأطراف منذ طرح برنامج الدوحة الإنمائي هي الالتزام بوضع المسائل التجارية في إطار استراتيجيات الحد من الفقر والتنمية وتعزيز بناء القدرات التجارية من خلال تعهدين ملموسين. وقد تعهد كثير من المانحين[٤٢] بزيادة الموارد في الأنشطة المتعددة الأطراف والثنائية على السواء، وربطوا بقوة بين التجارة والحد من الفقر والتنمية الاقتصادية

معززين بذلك المزيد من المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. واشتركت لجنة المساعدة الإنمائية ومنظمة التجارة العالمية في إنشاء قاعدة البيانات المتعلقة ببناء القدرات التجارية بهدف توفير أداة سهلة الاستخدام لتبادل المعلومات وتنسيق ورصد الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر الدوحة. وتبين البيانات الواردة من ٢٨ من البلدان المانحة الثنائية والوكالات المتعددة الأطراف زيادة في الالتزامات (في مجالات السياسات واللوائح المتعلقة بالتجارة وتطوير التجارة والبنية التحتية) تقدر بنحو ٢,٤ في المائة من إجمالي المساعدة المقدمة في عام ٢٠٠١. وقد حضر ٨٦ مشاركا، ثلثهم من النساء من بلدان شرق أفريقيا، حلقة عمل إقليمية عن ''بناء القدرات التجارية: تجارب في إطار أفريقي'' نظمتها لجنة المساعدة الإنمائية بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وناقشت حلقة العمل بناء القدرات التجارية في أفريقيا والسياسات التجارية القائمة على المشاركة وإدماجها في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر، ودور المانحين في دعم عملية وضع السياسات التجارية، وأساليب تعزيز عملية وضع السياسات التجارية وتعزيز القدرات التجارية. وبالرغم من أن أيا من الناشطين لم يركز على نحو خاص على أقل البلدان نموا، إلا أن كلاهما المسائل ذات الأولوية الواردة في برنامج عمل بروكسل، ومن المؤكد أن الدروس المستفادة من حلقة العمل ستطبق على معظم أقل البلدان نموا.

الالتزام السادس: الحد من الضعف وحماية البيئة

٤٢ - يظل هدف الحد من الضعف إزاء الكوارث الطبيعية وتوفير الحماية من التدهور البيئي تحديا هائلا لمعظم أقل البلدان نموا. فالصدمات الطبيعية والآثار السيئة للمناخ وفقدان التنوع البيولوجي تشكل جميعها عقبات خطيرة أمام التنمية المستدامة. وكما هو الأمر بالنسبة لمسألة التجارة، لا بد أن يكون الحل لكثير من المشاكل البيئية في أقل البلدان نموا عالميا. فمن خلال الشراكات العالمية مثل برنامج عمل بروكسل تستطيع أقل البلدان نموا أن تستفيد من القوة الدافعة الأخيرة والالتزامات الدولية التي تم التوصل إليها خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٢. ونظم مصرف التنمية الآسيوي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعا إقليميا رفيع المستوى لآسيا والمحيط الهادئ في بنوم بنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، استعدادا للقمة العالمية. وبالرغم من الإقرار بتحقيق بعض الإنجازات، اعترف الاجتماع بأن عددا من البلدان ما زال يعاني تدهورا في النوعية البيئية ونضوبا في الموارد الطبيعية. وخلص إلى أن الحلول تكمن في الحد من الفقر واتباع إدارة إنمائية أكثر فعالية قائمة على المشاركة وتشرك المجتمع المدني في اتخاذ القرار. وتم التأكيد مجددا على الحاجة إلى توحيد أفضل الممارسات في مجالات الأولوية في جدول أعمال القرن ٢١.

٤٣ - وقرر إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة إيلاء الاهتمام للاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نموا. وقد حدثت بعض التطورات الإيجابية، إلا أن القدرات والموارد المحدودة لأقل البلدان نموا ما زالت تشكل عائقا أمام بلوغ الأهداف المرجوة. وأُوردت كثير من إجراءات أقل البلدان نموا المتعلقة بالبيئة في التقارير القطرية المقدمة إلى مؤتمر القمة العالمي المعقود في جوهانسبرغ. وأثرت التقارير على معظم المناقشات وعلى النتيجة النهائية لمؤتمر القمة. وتم إجراء ربط هام بين البيئة والفقر واستخدام الموارد الطبيعية، وتم الحصول على دعم لصندوق التضامن العالمي من أجل القضاء على الفقر. ومن شأن الأعمال التي تقوم بها الجماعة الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة في مجال دراسة الصلة بين الفقر والبيئة أن تكون مفيدة في هذا الصدد. وتم الدخول في التزامات هامة استنادا إلى قضايا جدول أعمال القرن ٢١ مثل الحصول على مياه نقية ومرافق صحية سليمة وخدمات طاقة نظيفة وحديثة. ووضعت لجنة التنمية المستدامة خططا لعقد اجتماعات متابعة لتتبع تنفيذ القرارات الرئيسية التي اتخذها مؤتمر القمة. وفي منتدى العالم الثالث للمياه الذي عقد في كيوتو، اليابان، في آذار/مارس ٢٠٠٣، قدم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة حجة قوية عن قضايا المياه في أقل البلدان نموا من خلال تقرير بعنوان ''الأهمية البالغة لقضايا المياه بالنسبة لأقل البلدان نموا''.

٤٤ - وتجدر الإشارة إلى بعض الأمثلة على الإجراءات التي اتخذتها أقل البلدان نموا في هذا الصدد. فقد وضعت حكومة تشاد برنامج عمل شمل إنشاء مكتب للمياه للمساعدة في تقليل مدى التعرض لحالات جفاف متكررة. وطرحت حكومة مدغشقر برنامجا وطنيا من مرحلتين يتناول تطوير المناطق الساحلية والتنوع البيولوجي أدرج في ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وقد أسفر برنامج إثيوبيا الوطني عن إنشاء مصارف بذور محلية للمزارعين لزيادة عائدات القمح والدخن. وتم وضع خطة لتطوير قطاع المياه بتكلفة قدرها ٧ بلايين برّ، ويشارك البلد أيضا في مشروع مشترك بين البلدان عن مبادرة حوض النيل مع تسعة بلدان أخرى. وتركز خطة حكومة موريتانيا الاستراتيجية على التنوع البيولوجي بينما تركز خطة حكومة مالي على استغلال غابة كيتا. ووضعت الخطة الوطنية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تصميما لإدارة موارد الأراضي والغابات والمياه. بينما تعالج خطة حكومة كمبوديا الفيضانات والأعاصير والجفاف ضمن إطار عمل وضعته اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث. وقدمت حكومة البرتغال تدريبا ودعما لبناء القدرات في إطار وضع سياسات بيئية وطنية وقاعدة بيانات تتعلق بالبيئة لأربعة من أقل البلدان نموا[٤٣].

٤٥ - وبالرغم من معاناة المنظمات غير الحكومية من ندرة الموارد إلا أنها تنشط في تعزيز الاستدامة البيئية عن طريق إجراء البحوث التعاونية ودراسة السياسات والتواصل الشبكي ونشر المعرفة، وفي أحيان كثيرة جذب التمويل من الشركاء من المانحين. وعلى سبيل المثال أجرت منظمة ''العمل من أجل تطوير البيئية'' ومقرها السنغال، والمعهد الدولي للبيئة والتنمية، ومركز بنغلاديش للدراسات المتقدمة دراسة عن تعميم التكيف مع تغير المناخ في أقل البلدان نموا استنادا إلى تجربة كل من بنغلاديش ومالي التي كشفت عن حالة الضعف التي يعانيها هذان البلدان بالأمن الغذائي وصحة الإنسان والإنتاج الزراعي.

٤٦ - وفي ضوء تركيز الأمم المتحدة على بناء القدرات، وفرت اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ التدريب والخدمات الاستشارية في مجال التخطيط البيئي الاستراتيجي لأقل البلدان نموا في المحيط الهادئ في عام ٢٠٠٢. كما وجه الاهتمام أيضا إلى الوقاية من الكوارث الحضرية الناجمة عن الفيضانات وتلوث المياه الجوفية (بنغلاديش)، والإدارة البيئية الحضرية والصناعية (فانواتو)، وإدارة المخاطر الطبيعية والتنمية المستدامة، من قبيل تغير المناخ وإدارة موارد المياه (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية). وأنشأت منظمة الأغذية والزراعة بوصفها عضوا في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث، تسع شبكات إقليمية لحرائق الغابات، ونشرت معلومات أعدت مبادئ توجيهية وترتيبات نموذجية ووجهت التدريب لبناء القدرات الإدارية. وفي مجال الحد من ضعف المجتمعات الزراعية إزاء الكوارث الطبيعية، تتم مساعدة الدول على وضع أنظمة للمعلومات عن انعدام الأمن الغذائي وحالات الضعف وتحديد مناطقها. وتشمل تدابير منظمة الأغذية والزراعة في مجال الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها استراتيجيات للتخفيف من آثار حالات الجفاف وإدارتها، واستراتيجيات وآليات لأصحاب المصالح المتعددين في مجال إدارة الكوارث، واستراتيجيات مجتمعية للتخفيف من المخاطر. ويرصد النظام العالمي للمعلومات والتنبيه المبكر للأغذية والزراعة إمدادات الغذاء ويقدم آخر المعلومات عن احتمالات نجاح المحاصيل وأزمات الغذاء الوشيكة. وأنشأ متطوعو الأمم المتحدة مرفقا داخليا للنشر السريع لمتطوعي الأمم المتحدة للإغاثة وتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ كما كان الحال في فيضانات موزامبيق وإعصار ميتش في أمريكا الوسطى والجفاف الشديد في ملاوي.

٤٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وافق مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ على برامج لمساعدة أقل البلدان نموا على إعداد برامج العمل الوطنية للتكيف لمعالجة المسائل الملحة المتعلقة بتغير المناخ. وفي عام ٢٠٠٢، نظم مرفق البيئة العالمية مشاورات في تنزانيا مع خبراء مدعوين، من بينهم أعضاء فريق خبراء أقل البلدان نموا، للتوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ التوجيهية العاجلة التي وضعها مرفق البيئة العالمية لبرامج

العمل الوطنية للتكيف. والجهود التي يبذلها كل قطر على حده ما زالت مستمرة ويدعمها الصندوق الاستئماني الخاص لأقل البلدان نموا المتعلق بتغير المناخ، بمساهمة قدرها ٨,٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة مقدمة من ٩ بلدان مانحة، وتبرعات معلنة إضافية قدرها ٦,١ مليون دولار حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣. وللحصول على هذه الأموال وضع عدد من البلدان مقترحات لتطوير برامج العمل الوطنية للتكيف الخاصة بها بدعم من مرفق البيئة العالمية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٨ - وتغطي المنظمة البحرية الدولية، بوصفها الوكالة المنظمة للمسائل البحرية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مجموعة من الأنشطة تتراوح ما بين النقل البحري لأغراض التنمية المستدامة والحماية البيئية. وفي مجال الحماية البيئية، يقتضي برنامج المنظمة البحرية الدولية تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لمنع التلوث البحري وتخفيفه ولا سيما عن طريق تنفيذ برامج تدريب وخدمات استشارية من الخبراء. وظلت أقل البلدان نموا المستفيد الرئيسي عن طريق وضع التشريعات الوطنية وتنقيحها وتحديثها في ٧ بلدان من أقل البلدان نموا[٤٤]. وقد تلقت بلدان جنوب آسيا بما في ذلك ملديف مساعدة في مجال التخطيط لاحتمالات انسكاب النفط.

الالتزام السابع: تعبئة الموارد المالية

٤٩ - ويظهر من أمثلة النجاح التي حققته أقل البلدان نموا في تعبئة الموارد الداخلية تصميم هذه البلدان على الوفاء الكامل بالتزاماتها تجاه برنامج عمل بروكسل. ويتبين من ورقة استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بتنزانيا أن هذا البلد يتوقع تمويل ٧٠ في المائة من مجموع إنفاقه في السنة المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بنسبة ٣٠ في المائة من مصادر خارجية. وقد حقق المتوسط الأجل للإنفاق الذي وضعته الحكومة من أجل رصد الإنفاق الحكومي ومراقبته الأثر المطلوب وهو الإقلال من التكاليف وزيادة المدخرات إلى أقصى حد. وفي زامبيا يستخدم نظام المعلومات المتكامل للإدارة المالية لإحكام الرقابة على الميزانية ومراقبة الإنفاق العام. ويجري الآن تنفيذ نظام عريض القاعدة للإصلاحات الضريبية والمالية من أجل زيادة إيرادات الحكومة والتقليل من اعتماد البلد على المعونة الخارجية (التي تبلغ الآن ٦٧ في المائة من مجموع الإنفاق الرأسمالي). وفي غامبيا، يظهر من الاسقاطات الواردة بورقة استراتيجية الحد من الفقر أن الاستثمار المحلي الإجمالي سيرتفع من ١٨ إلى ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ما بين سنة ٢٠٠٢ وسنة ٢٠٠٥، وهو ما يدل على ارتفاع معدل المدخرات المحلية[٤٥]. وفي كمبوديا، يعزز الإطار المتوسط الأجل للإنفاق زيادة الإيرادات والسيطرة على التكاليف. وقد تضمنت ميزانية البلد لسنة ٢٠٠٣ إدخال تحسينات على

الإنفاق الاجتماعي وعلى تعبئة الموارد من أجل زيادة نسبة الإيرادات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٩ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ١٤ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥. ومع ذلك فإن كمبوديا سوف تمول ورقة استراتيجية الحد من الفقر (٢٠٠٣-٢٠٠٦) التي تتكلف ١,٥ بليون دولار بمبلغ ٢٠٨ ملايين من الدولارات من الإيرادات الحكومية و ١,٠٨ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٥٠ مليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر[٤٦].

٥٠ - وفي السنوات الأخيرة قامت بلدان كثيرة من أقل البلدان نموا بمضاعفة جهودها من أجل تحسين مناخ الاستثمار بها لاجتذاب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر. وطبقا لما ذكره الأونكتاد، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي المقدم إلى البلدان النامية قد زاد زيادة هائلة خلال العقد الماضي، حيث ارتفع من ٢٠٩ بلايين من الدولارات في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ١,٣ تريليون من الدولارات في عام ٢٠٠٠. ومع ذلك فإن نسبة ٠,٥ في المائة فقط من هذا المبلغ قد استثمرت في ٤٩ بلدا من أقل البلدان نمو[٤٧]. وقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر من متوسط سنوي قدره ٠,٦ بليون دولار في أقل البلدان نموا خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ إلى متوسط سنوي قدره ٣,٧ بليون دولار خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. على أن ثلث هذا المبلغ قد وجه إلى أربع من الدول الرئيسية المصدرة للنفط، بحيث لم يبق سوى ٢,٥ بليون دولار للبلدان المتبقية وعددها ٤٥ بلدا[٤٨]. ولقد أحدث برنامج عمل بروكسل إحساسا بالحاجة الملحة عندما شدد على أهمية التملك الوطني والمسؤولية الوطنية. وقد قامت بلدان كثيرة من أقل البلدان نموا بإعداد استعراضات للاستثمار، ودخلت في معاهدات استثمار دولية واستفادت من المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الآسيوية والأفريقية. والعوامل الرئيسية التي تساعد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر هي الاستقرار السياسي، وسياسات الاقتصاد الكلي الصحيحة، ووجود إطار قانوني موات (مثل القوانين التي تكفل المساواة في المعاملة بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين ومعاهدات الازدواج الضريبي)، والبنية الأساسية الكافية، ورأس المال البشري المنتج. وطبقا لما ذكره البنك الدولي، فإن خبرة بعض أقل البلدان نموا مثل جمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق وأوغندا تؤكد ذلك حيث ارتفعت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان بنسبة ٣٥ في المائة و ٣٣ في المائة و ٨١ في المائة على التوالي بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٧[٤٩]. وبالنسبة لجنوب آسيا، فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٤,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠١ ذهب نحو ١٠ في المائة منها إلى بنغلاديش. ومن بين أقل البلدان نموا، فإن البلدان العشرة التي تتلقى حاليا أكبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتبع سياسات ناجحة[٥٠].

٥١ - وتحضيرا للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري بالمكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عدة حلقات عمل واجتماعات طالبت فيها باتخاذ إجراءات أسرع للإعفاء من الديون وبمزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية لبلدان أفريقيا الفقيرة والمثقلة بالديون. وقد انتهى المؤتمر إلى نتيجة متفائلة حيث دعا إلى توجيه عناية خاصة إلى الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا في أفريقيا وللدول الجزرية الصغيرة النامية وللدول النامية غير الساحلية. وقد تم اعتماد توافق الآراء الذي انتهى إليه المؤتمر بدون تصويت، وأكد المشاركون في المؤتمر من جديد التزامهم ببرنامج عمل بروكسل، كما أكدوا تصميمهم على تعبئة الموارد الداخلية واجتذاب التدفقات الدولية وتشجيع التجارة الدولية كأداة للتنمية، وزيادة التعاون في مجال التنمية، والتصدي للحاجة إلى تمويل الديون بطريقة قابلة للاستمرار وإلى الإعفاء من الديون. وفي هذا السياق، شدد المؤتمر على الأهمية المستمرة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وحث البلدان المتقدمة النمو ''التي لم تبلغ بعد هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا على أن تبذل جهودا ملموسة لبلوغ ذلك الهدف''[٥١].

٥٢ - وفي الوقت الحاضر، فإن الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا تتجاوز الهدف المقرر وهو ٠,٢٠ في المائة. وقد أعلنت بلدان لجنة المساعدة الإنمائية زيادات في التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر. وإذا ما تحققت هذه الزيادات، فإن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية التي تقدمها بلدان لجنة المساعدة الإنمائية إلى الدخل القومي الإجمالي يمكن أن ترتفع إلى ٠,٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٦ بزيادة قدرها ١٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة لما كانت عليه في عام ٢٠٠١. وقد أعلنت سويسرا وكندا والنرويج زيادات سخية. وقبل المؤتمر بوقت قصير، أعلنت حكومة الولايات المتحدة برنامجا جديدا للمعونة الخارجية أطلقت عليه اسم ''حساب تحديات الألفية'' والغرض منه هو تقديم مساعدات كبيرة للبلدان المنخفضة الدخل. وفي إطار هذا الحساب، ستتم زيادة المساعدة الإنمائية الأساسية التي تقدمها الولايات المتحدة بنسبة ٥٠ في المائة. وقد قامت الأغلبية العظمى من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية بتوحيد جميع فئات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا وفقا لمجموعة من المعايير، بينما تجاوزت بعض البلدان الأخرى هذه المعايير (ألمانيا، أيرلندا، سويسرا، فرنسا، فنلندا، النرويج، المملكة المتحدة، هولندا). كذلك فإن ثمانية بلدان من أعضاء الاتحاد الأوروبي كانت قد حققت في عام ٢٠٠٢ الهدف المقرر

لنسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي وهو ٠,٣٣ في المائة ويتوقع أن تحقق الهدف المقرر عشر دول أخرى في عام ٢٠٠٣[٥٢].

٥٣ - وقد استخدمت بضع مؤسسات من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة برنامج عمل بروكسل في تعبئة مزيد من الموارد من خلال الصناديق الاستئمانية الخاصة أو غيرها من الموارد الخارجة عن الميزانية. وعلى سبيل المثال، فإن اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قد وافقت على مضاعفة الموارد الأساسية لأفريقيا التي تعتبر أغلبية بلدانها من أقل البلدان نموا، كما وجّه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية نداء خاصا، وكذلك فعلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واليونسكو، بينما سعت منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والاتحاد البريدي العالمي والمنظمة البحرية العالمية إلى إنشاء صناديق استئمانية تركز على أقل البلدان نموا. ولم تصدر بعد تقارير عن مدى نجاح هذه المبادرات. وقد اجتذب الصندوق الاستئماني المنشأ لدعم أنشطة مكتب الممثل السامي إسهامات من حكومات أيرلندا وبوتان وقبرص والكويت والنمسا واليونان ولكن الأمر يحتاج إلى المزيد. ويتبين من بيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سجل انخفاضا في برامجه الرئيسية وفي الصناديق التي يديرها وحدث نفس الشيء بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الأول من ١٩ إلى ١٦ في المائة ومن ٢٧ إلى ١٩ في المائة، والثاني من ٣٣ إلى ٢٩ في المائة. وفي الفترة نفسها، حققت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي زيادات من ٤٣ إلى ٤٥ في المائة ومن ٥٠ إلى ٥٤ في المائة على التوالي، وكانت إسهامات برنامج الأغذية العالمي في المقام الأول إسهامات في حالات الطوارئ الغذائية[٥٣]. ومما لا شك فيه أن الاتجاه الهبوطي في المساعدة الإنمائية الرسمية في الفترة الأخيرة يفسر هذه الصورة غير المشرقة، وإن كان الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أقل البلدان نموا أقل بشكل ملحوظ من الانخفاض فيما يقدم إلى البلدان الأخرى. وقد أفادت بعض الجهات المانحة بأنها تعتزم زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، ومن ثم فإن من المعقول توقع توجيه جزء من هذه الأموال إلى أقل البلدان نموا من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف بما فيها منظومة الأمم المتحدة.

٥٤ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، باعتباره مؤسسة متعددة الأطراف تعمل على تشجيع المشاريع الصغيرة وهدفها الأول هو أقل البلدان نموا، بدور فريد في تنفيذ برنامج عمل بروكسل بتخصيصه أكثر من ٧٠ في المائة من موارده لبرامج تتعلق بأقل البلدان نموا وتركز على تمويل المشاريع الصغيرة وعلى اللامركزية في الاستثمار العام بالنسبة للحكم

المحلي، مما استقرت معه وجهة الصندوق وهي القضاء على الفقر. وقد أتاح إعلان بروكسل للصندوق منبرا وجه منه نداء خاصا لزيادة الموارد من أجل تحقيق مطالب أقل البلدان نموا.

٥٥ - لقد دعا برنامج عمل بروكسل إلى زيادات كمية وتحسينات نوعية في المساعدة الإنمائية الرسمية، وسلم بأن أفضل وسيلة لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية هي تقديمها عن طريق نظم فعالة لتوصيل المعونات. وقد طولبت أقل البلدان نموا باعتماد استراتيجيات إنمائية وطنية ونظم مناسبة للحسابات ومراجعة الحسابات، وإنشاء نظم معلومات يُطمأن إليها، وتعزيز الترتيبات الإدارية التي تيسر المزيد من التنسيق. وكان المتوقع من شركاء التنمية أن يكونوا واضحين في التزامهم بالملكية الوطنية وباحترام الاتفاقات التي أبرمت في بروكسل وتشجيع المشاركة الواسعة وممارسة الشفافية دعما لأقل البلدان نموا. ولآليات استعراض السياسات القائمة، مثل المجموعة الاستشارية بالبنك الدولي والموائد المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أهميتها في مساعدة أقل البلدان نموا على تنسيق جهودها فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية. ولما كانت ورقة استراتيجية الحد من الفقر قد أصبحت الآن هي الآلية الأولى لتحقيق اتساق السياسات في استراتيجيات التنمية الوطنية وفي تقديم المساعدة الإنمائية فإن زيادة الاستخدام، وسهولة الإعداد، والمشاركة الواسعة، والملكية الوطنية والسيطرة الوطنية على عملية الوثيقة وعلى محتواها يمكن أن تؤدي إلى الترشيد وإعادة التنظيم بالنسبة لأدوات التخطيط الأخرى كما يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على تمويل المانحين.

٥٦ - وما زالت مشكلة الديون بالنسبة لكثير من أقل البلدان نموا من العقبات الداخلية الرئيسية. فمستويات الدين العالية ومدفوعات خدمة هذا الدين تستنفد الموارد الإنمائية. وقد قام الأونكتاد بمساعدة كثير من البلدان التي وضعت استراتيجيات لتخفيض الديون، وعددها ١٤ بلدا في آخر حصر لها[٥٤]، وذلك من خلال نظام إدارة الديون والتحليل المالي الموجود به. على أن هذا ليس هو الحل الوحيد لمشكلة الديون، فلا بد من مواصلة الإصلاح في الإدارة الضريبية والمالية في أقل البلدان نموا. كذلك فإن من المفيد إجراء تغييرات في البيئة الخارجية (مبادرات الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومشاريع المانحين للإعفاء من الديون) لأن ثمة حاجة ملحة لإعفاء أقل البلدان نموا من الديون على نحو أعمق بكثير. وسيكون على كثير من الحكومات أن تستعرض مستويات مديونيتها وأن تنظر بشكل جدي فيما إذا كانت فعلا بحاجة إلى الاقتراض على المستوى الحالي لاقتراضها. ذلك أن الحلقة المفرغة المتمثلة في استخدام الأموال الجديدة لتسديد الديون القديمة سوف تبقي على أقل البلدان نموا داخل مصيدة الفقر لوقت طويل في المستقبل. ومن الواضح أن الجهود التي تبذلها فرادى البلدان يعززها إلى حد كبير أن تتم هذه الجهود داخل أطر إنمائية إقليمية حيث يمكن للتدابير الجماعية أن تزيد القوة التفاوضية في الدوائر المالية الدولية.

٥٧ - وتعتبر عملية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في بعض الدوائر عملية مطولة بلا موجب كما أن إجراءات الانضمام إليها إجراءات معقدة. وفي نهاية عام ٢٠٠٢، فإنه من بين ٣٢ بلدا هي بلدان ضمن برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أو مرشحة له (أنغولا واليمن) بلغت خمسة بلدان فقط من أقل البلدان نموا[٥٥] ''نقطة الاكتمال''، بينما بلغ ١٥ بلدا ''نقطة القرار'' أو النقطة المعيارية[٥٦]، وهناك ١٠ بلدان ما زالت تنتظر البت في أمرها[٥٧] وقد أدى التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى وضع مجموعات من الإجراءات التي تستهدف تخفيض الديون في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يتم بمقتضاها إلغاء ديون تزيد على ٤٠ بليون دولار يدين بها ٢٦ بلدا أغلبها (٢٠ بلدا) من أقل البلدان نموا في أفريقيا. وقد أعلن عدد من البلدان المانحة، منها على سبيل المثال إيطاليا وكندا والمملكة المتحدة واليابان، عن إجراءات إضافية للإعفاء من الديون كما وافقت بعض البلدان، نظرا لانخفاض موارد الصندوق الاستئماني لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على زيادة مساهماتها. وأعلنت حكومة المغرب إلغاء ديون أقل البلدان نموا في أفريقيا كما فتحت أسواقها لصادرات هذه البلدان بدون رسوم جمركية[٥٨]. ومن أجل مواصلة الجهود الإنمائية سيتم النظر في حالات إضافية للإعفاء من الدين بعد مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أساس كل حالة على حدة. وتساعد المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي أقل البلدان نموا على تخفيف حدة الفقر عن طريق تقديم ''ائتمانات''، وهي قروض بدون فائدة بفترة سماح مدتها ١٠ سنوات ومواعيد استحقاقات تتراوح بين ٣٥ سنة و ٤٠ سنة. وستؤدي التغذية الثالثة عشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية[٥٩] إلى إتاحة ما يقدر بمبلغ ٢٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للدول الفقيرة من أعضاء المؤسسة الإنمائية الدولية على مدى ثلاث سنوات تبدأ من تموز/يوليه ٢٠٠٢. وسوف يوضع نظام جديد للتقييم على أساس النتائج يتم به الربط بين برامج المؤسسة الإنمائية الدولية والنتائج الإنمائية التي تحققها البلدان.

ثالثا - مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

٥٨ - يشارك مكتب الممثل السامي، باعتباره عضوا في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في عملية اتخاذ القرارات على المستويات العليا بمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك وضع استراتيجية الدعوة ذات الأولوية والمساعدة في تنسيق تنفيذ برنامج عمل بروكسل. ويجري المكتب مشاورات متكررة مع أقل البلدان نموا وشركائها الوطنيين في المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات المتعددة الأطراف والجهات

المانحة بشأن أفضل الطرق للمضي في تنفيذ برنامج العمل. والتقارير التي يبعث بها المنسقون المقيمون من مختلف أقل البلدان نموا لها فائدة خاصة. كما أن المشاورات التي تجرى في نيويورك وفي أماكن أخرى، مثل المؤتمر الوزاري المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بنن في آب/أغسطس، والذي تمت فيه الموافقة على ''إعلان كوتونو''، هي مشاورات مفيدة لجميع الأطراف وتوفر قاعدة يمارس منها مكتب الممثل السامي نشاطه في مجال الدعوة دعما لبرنامج عمل بروكسل. كذلك يقوم المكتب، بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، بتنسيق العملية التحضيرية للمؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، والذي سيعقد في كازاخستان في آب/أغسطس ٢٠٠٣، وكذلك العملية التحضيرية للاجتماع الدولي الذي سيقوم باستعراض شامل لتنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو المؤتمر المقرر عقده في موريشيوس في عام ٢٠٠٤.

٥٩ - ولمساعدة أقل البلدان نموا في القيام ببعض المهام اللازمة لتنفيذ برنامج عمل بروكسل، يعتزم مكتب الممثل السامي تنظيم حلقات عمل لأقل البلدان نموا وللمسؤولين عن التنسيق في منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وغيره من المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة. وسيكون أي دعم تقدمه الدول الأعضاء لحلقات العمل هذه محل ترحيب.

رابعا - الاستنتاجات

٦٠ - لم تتحقق بعد الإجراءات التي يتعين على أقل البلدان نموا أن تقوم بها للوفاء بالالتزامات الواردة في برنامج عمل بروكسل نظرا لقصر الوقت الذي انقضى منذ مؤتمر بروكسل، وندرة البيانات وتعقيد المسائل والقيود على القدرة. والملكية عنصر حاسم في أقل البلدان نموا في سياق تنفيذ برنامج العمل. وقد أثبتت حكومات أقل البلدان نموا، بما صدر عنها من إعلانات كثيرة، استعدادها للقيام بالتدابير اللازمة لتغيير أحوال شعوبها. ويجب انتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية سليمة كما يجب أن تسود الظروف الدولية المناسبة، سواء من الناحية الاقتصادية أو من ناحية الإدارة، حتى تستطيع هذه البلدان إحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق برنامج العمل. وتمثل الأهداف الكيفية والكمية تحديات بالنسبة لأقل البلدان نموا، حيث تلزم المؤشرات لوضع معايير يمكن أن يقاس بالنسبة إليها ما تم إحرازه من تقدم. وما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به، وتواصل حكومات أقل البلدان نموا العمل على تحسين عمليات الإدارة الاقتصادية بها وتشجيع تطوير المؤسسات الديمقراطية القابلة

للاستمرار. وفي الوقت نفسه فإنه يتعين إعطاء أقل البلدان نموا الفرصة للمنافسة على أساس عادل ومنصف.

٦١ - ومن الأهمية بمكان تنفيذ برنامج عمل بروكسل ومتابعته وتقديم التقارير عنه على الصعيد الوطني. والترتيبات التي تتم على الصعيد الوطني، بما فيها إنشاء محفل وطني، لا غنى عنها إطلاقا للقيام بالمتابعة المنتظمة والمنهجية ورصد تنفيذ الالتزامات على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، فإن تحديد مركز تنسيق وطني يعتبر أمرا بالغ الأهمية. وقد أفاد مكتب الممثل السامي بأن تسعة فقط من أقل البلدان نموا قامت بإنشاء محافل وطنية. كذلك لم يقم بتعيين مراكز تنسيق داخل الحكومات لرصد تنفيذ برنامج العمل كوسيلة اتصال بشركاء التنمية سوى عدد قليل جدا من أقل البلدان نموا (١٠ بلدان من ٤٩ بلدا). والترتيب الوطني هو أكثر الوسائل فعالية في ضمان الملكية الوطنية للبرنامج. ولم يقدم مدخلات في إعداد هذا التقرير سوى تسعة من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٩ بلدا.

٦٢ - والشراكة عنصر أساسي في برنامج عمل بروكسل. وإذا كانت أقل البلدان نموا هي المسؤولة في المقام الأول عن تصميم استراتيجياتها الإنمائية ومتابعتها فإن الشراكات الحقيقية، بما فيها الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، هي الوسيلة التي يمكن من خلالها، بدعم سخي من المجتمع الدولي، تحقيق مكاسب هامة. وقد أثبتت منظومة الأمم المتحدة فعالية الشراكة بين الوكالات في تحقيق الترابط والتنسيق على نطاق المنظومة كما أشير إليه في أجزاء سابقة من هذا التقرير. على أن معظم أقل البلدان نموا تواجه صعوبة كبيرة في الاستجابة لمطالب الشركاء المختلفين التي لها تأثير على تكلفة الفرصة الضائعة وتكلفة المعاملة. على أن هذه الصكوك والأطر - مثل ورقة استراتيجية الحد من الفقر والتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية - بالإضافة إلى متطلبات فرادى المانحين، تشكل عبئا كبيرا. وتلتمس أقل البلدان نموا العمل على تحقيق مزيد من التنسيق الفعال و/أو الترشيد من أجل الإقلال من المطالب الإجرائية ومراعاة واقع التنفيذ وواقع القدرات في أقل البلدان نموا. فمعظم البلدان في مجموعة أقل البلدان نموا لا تتوافر لها القدرة الوطنية اللازمة على تنفيذ التدابير التي تتيح لها بلوغ الأهداف المحددة في مختلف الأطر والبرامج ولا الموارد اللازمة لدفع تكاليفها. وتستطيع منظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليون بدعم عملية تحليلية وطنية واحدة وعملية وطنية واحدة لتحديد الاستراتيجيات وأولويات الحد من الفقر. وينبغي أن تكون استجابة منظومة الأمم المتحدة والكيانات الدولية الأخرى لهذه العمليات منسقة ومعدة بحيث تخفف العبء الملقى على كاهل الحكومات إلى أدنى حد.

خامسا – التوصيات

٦٣ – هناك عدد من التحديات التي تجب مواجهتها لنجاح تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا. الأول هو أن الالتزام القوي والجهود المتضافرة من جانب أقل البلدان نموا تتطلب الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي. والثاني هو أنه يتعين وضع خطة واضحة للتنفيذ تحدد أدوار أصحاب المصلحة وترتب الأولويات والأعمال المنسقة على الأصعدة الوطني والإقليمي/دون الإقليمي والعالمي. والثالث هو أن الترتيبات التي توضع لمواصلة تقديم التقارير والمتابعة والتنسيق والرصد واستعراض التقدم المحرز في التنفيذ يجب أن تعمل بطريقة فعالة. وتتناول التوصيات الواردة أدناه هذه التحديات وتسعى إلى التغلب على القيود والمعوقات التي تواجه في تنفيذ برنامج عمل بروكسل وتحديد الطريق الإيجابي والواقعي الذي ينتهج في المستقبل. وسوف تعتمد النتيجة النهائية على تصميم جميع أصحاب المصلحة في إعلان بروكسل على جعل هذا العقد عقدا نموذجيا فيما يتعلق بمنجزات أقل البلدان نموا من حيث النمو والتنمية المستدامة.

(أ) ينبغي لأقل البلدان نموا أن تواصل الإصلاحات المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك تعزيز الإدارة وآليات التحول الديمقراطي التي تزيد قدرتها على تنفيذ برامج المساعدة. وينبغي تنسيق الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهامة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية كمسألة ذات أولوية.

(ب) تشجع حكومات أقل البلدان نموا على اتخاذ خطوات إيجابية لإيجاد الآليات الضرورية لتنفيذ ومتابعة الأنشطة المتصلة ببرنامج عمل بروكسل، وقد ترغب هذه الحكومات في طلب المساعدة من المنسق المقيم للأمم المتحدة ومن الفريق القطري في هذه الجهود.

(ج) ينبغي لأقل البلدان نموا أن تورد إشارة إلى ضرورة تنفيذ برنامج عمل بروكسل في ورقات استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بها.

(د) يعتبر رصد تنفيذ برنامج عمل بروكسل وتقديم التقارير عن ذلك عنصرا هاما في الاستعراض السنوي وينبغي لأقل البلدان نموا أن تقدم إسهاماتها في المواعيد المقررة.

(هـ) اتساقا مع روح برنامج عمل بروكسل، ينبغي للبلدان المانحة أن تواصل بذل جهودها لفتح أسواقها أمام أقل البلدان نموا وتخفيض الدعم الداخلي لمنتجاتها وتخفيض الرسوم الجمركية لتتيح لأقل البلدان نموا المنافسة على أساس من التكافؤ. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان المانحة أن تواصل تقديم الدعم التقني وتقديم الموارد إلى أقل البلدان نموا لمساعدتها في تحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل.

(و) ينبغي للبلدان المانحة أن تنظر في تخصيص الأموال الكافية لدعم جهود الإنعاش وإعادة البناء في فترات ما بعد الصراع في أقل البلدان نموا التي خرجت من حالات صراع حتى لا تؤثر النداءات الخاصة التي توجه من أجل الأزمات المفاجئة التي تتركز عليها أنظار العالم تأثيرا سلبيا على تمويل حالات الطوارئ المعقدة الجديرة بالمساعدة بنفس القدر وإن لم تكن محط الأنظار بنفس الدرجة.

(ز) قد ترغب البلدان المانحة في أن تنظر في إنشاء فئة خاصة لأقل البلدان نموا حتى يمكن إدراج جميع المعلومات المتعلقة بتلك البلدان في تقاريرها عن التعاون الإنمائي.

(ح) تشجع الدول الأعضاء على تقديم إسهامات طوعية في الصندوق الاستئماني المنشأ لدعم أنشطة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٥٧/٢٧٦.

(ط) تشجع المصارف الإنمائية الإقليمية على زيادة دعمها لأقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج عمل بروكسل، بما في ذلك توفير الموارد والخبرة التقنية المناسبة.

(ي) ينبغي، لدى تنفيذ برنامج عمل بروكسل، القيام بأنشطة مشتركة بين بلدان الجنوب تشمل التعاون الثلاثي وإقامة الروابط التي تتيح لأقل البلدان نموا الاستفادة على نحو أكبر من الترتيبات التفضيلية. وينبغي للبلدان النامية التي تستطيع تقديم دعم خاص ومساعدة خاصة إلى أقل البلدان نموا أن تفعل ذلك في برامجها التعاونية.

(ك) تشجع المنظمات الدولية/المتعددة الأطراف التي لم تنظر بعد في إنشاء فئة خاصة لأقل البلدان نموا في تقاريرها السنوية وفي أنشطتها الأخرى على أن تفعل ذلك.

(ل) ينبغي للمجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، باعتبارها من شركاء التنمية الهامين بالنسبة لأقل البلدان نموا، أن تعبئ أنصارها في اتجاه تعزيز تنفيذ برنامج عمل بروكسل على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي.

الحواشي

(١) A/CONF.191/11.

(٢) A/56/645.

(٣) وردت مدخلات من:

أقل البلدان نموا: أوغندا وبوتان وتوغو وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزامبيا وساموا والصومال وكمبوديا؛

أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: المفوضية الأوروبية، وألمانيا وإيطاليا والبرتغال وبولندا وجمهورية كوريا وسلوفاكيا وفرنسا وكندا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهنغاريا واليابان؛

الهيئات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة النهوض بالمرأة، إدارة الشؤون السياسية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاتفاق العالمي، منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي، مركز التجارة الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، موئل الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، متطوعو الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، البنك الدولي/ منظمة التجارة العالمية؛

منظمات أخرى متعددة الأطراف: مصرف التنمية الأفريقي، مصرف التنمية الآسيوي، رابطة أمم جنوب شرق آسيا، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي؛

المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص: منظمة الفرنسيسكان الدولية، غرفة التجارة الدولية، منظمة رصد أقل البلدان نموا، دائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية.

(٤) من بنغلاديش وتوغو وزامبيا وملاوي ونيبال.

(٥) إسهام المفوضية الأوروبية في هذا التقرير، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

(٦) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، برنامج الأغذية العالمي، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة التجارة العالمية.

(٧) مصرف التنمية الآسيوي، مصرف التنمية الأفريقي، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، الاتحاد البرلماني الدولي.

(٨) بوتان، الرأس الأخضر، رواندا، غينيا الاستوائية، موزامبيق، الأونكتاد، تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الخامسة (TD/B48/4).

(٩) إريتريا، بوتان، بوركينا فاسو، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الرأس الأخضر، سان تومي وبرينسيبي، غينيا الاستوائية، ليسوتو، موزامبيق، تقرير الأونكتاد عن الاستثمار في العالم لعام ٢٠٠٢.

(١٠) رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ موجهة من حكومة جمهورية ألمانيا إلى مكتب الموارد البشرية ''ما بعد الاستعراض: التنمية المستدامة وورقات استراتيجية الحد من الفقر: التحديات التي تواجه البلدان النامية والتعاون الإنمائي''. وكان من بين المشاركين من أقل البلدان نموا إثيوبيا وأوغندا والسنغال ومالي وموريتانيا وموزامبيق واليمن.

(١١) تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا في أفريقيا، نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

(١٢) صممت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبادرة ''المائدة الكبيرة'' لتشجيع إقامة حوار صريح وبنَّاء بين وزراء المالية الأفريقيين ونظرائهم في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(١٣) فريق التعلم المعني بورقة استراتيجية الحد من الفقر منتدى ترعاه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتيسير التعلم من النظراء الأفريقيين بشأن تجربتهم مع ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

(١٤) إثيوبيا وكمبوديا ومالي ونيبال.

(١٥) أوغندا وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة ورواندا والسنغال وليسوتو وموريتانيا.

(١٦) المساءلة السياسية، ومشاركة المجتمع المدني، والقطاع الخاص التنافسي والضوابط المؤسسية على السلطة، وإدارة القطاع العام.

(١٧) United Nations, *Hope for the Future, Consolidated Inter-Agency Appeals 2003*, table I: 2002 United Nations consolidated inter-agency humanitarian assistance appeals, summary of requirements and contributions by affected country/region as of 14 March 2003, www.reliefweb.int.

(١٨) انظر www.developmentgoals.org.

(١٩) مجلة لجنة المساعدة الإنمائية لعام ٢٠٠٢، المجلد ٣، العدد ٢.

(٢٠) P. Svedberg, "841 million undernourished?", *World Development*, vol. 27, No. 12.

(٢١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نموا.

(٢٢) أنغولا، تيمور ليشتي، الرأس الأخضر، سان تومي وبرينيسيبي، موزامبيق.

(٢٣) أنغولا، أوغندا، بوركينا فاسو، بوروندي، جمهورية تترانيا المتحدة، رواندا، موزامبيق.

(٢٤) إثيوبيا، إريتريا، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بنن، بوروندي، تشاد، توغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، زامبيا، كمبوديا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هايتي.

(٢٥) أنغولا، بنن، بوركينا فاسو، تشاد، توغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، غينيا – بيساو، موريتانيا، نيبال.

(٢٦) تشاد، جمهورية تترانيا المتحدة، غينيا – بيساو.

(٢٧) يشير منشور الأونكتاد المعنون "تقرير عام ٢٠٠٢ عن أقل البلدان نموا: الخروج من مصيدة الفقر" إلى خمسة أهداف كمية (تستثنى الموانئ والمطارات) مدرجة في الأهداف الستة لبرنامج عمل بروكسل.

(٢٨) استراتيجية كمبوديا الوطنية للحد من الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٥.

(٢٩) إثيوبيا وبوتان وزامبيا وغامبيا وغانا وميانمار.

(٣٠) أنغولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية.

(٣١) TCSC/13/1.

(٣٢) المرجع نفسه.

(٣٣) كمبوديا وليسوتو وملاوي ونيبال.

(٣٤) كمبوديا ومدغشقر وموريتانيا.

(٣٥) إثيوبيا وإريتريا وبوروندي وجيبوتي والسنغال وغينيا وليسوتو ومالي وملاوي ونيبال واليمن.

(٣٦) أوغندا وبنغلاديش وجمهورية تترانيا المتحدة وغامبيا وهايتي.

(٣٧) مساهمة الجماعة الأوروبية المقدمة في هذا التقرير.

(٣٨) إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وبنن وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي والرأس الأخضر وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وسيراليون وغامبيا وغينيا وغينيا – بيساو وليسوتو ومالي ومدغشقر وملاوي وموريتانيا وموزامبيق والنيجر.

(٣٩) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: تقرير أقل البلدان نموا، المصدر نفسه.

(٤٠) A/48/914، المرفق، الصندوق المشترك للسلع الأساسية.

(٤١) مجلة لجنة المساعدة الإنمائية ٢٠٠٢، المجلد ٣، العدد ٢.

(٤٢) استراليا وألمانيا والدانمرك والسويد وكندا والمملكة المتحدة والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

(٤٣) أنغولا والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وموزامبيق.

(٤٤) أنغولا وبنن وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر وموريتانيا وموزامبيق.

(٤٥) Government of Gambia: Strategy for Poverty Alleviation (SPAII).

(٤٦) Kingdom of Cambodia: National Poverty Reduction Strategy 2003-05.

(٤٧) United Nations Hope for the Future, Consolidated Inter-Agency Appeals 2003, op. Cit.

(٤٨) UNCTAD, FDI in Least Developed Countries at a Glance: 2002, United Nations, New York and Geneva, 2002.

(٤٩) World Bank, *Global Development Finance, 2002: Analysis and Summary Tables*.

(٥٠) أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، السودان، كمبوديا، ليسوتو، موزامبيق، ميانمار – المصدر: تقارير مختلفة للأونكتاد والبنك الدولي (٢٠٠١–٢٠٠٢).

(٥١) UNCTAD, FDI in Least Developed Countries at a Glance, op. cit.

(٥٢) مساهمة الاتحاد الأوروبي في هذا التقرير.

(٥٣) تقرير الأمين العام عن البيانات الإحصائية الشاملة عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام ٢٠٠١ (E/2003/57).

(٥٤) إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السودان، هايتي، اليمن.

(٥٥) أوغندا، بوركينا فاسو، جمهورية تنزانيا المتحدة، موريتانيا، موزامبيق.

(٥٦) إثيوبيا، بنن، تشاد، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، زامبيا، السنغال، سيراليون، غامبيا، غينيا، غينيا – بيساو، مدغشقر، مالي، ملاوي، النيجر.

(٥٧) بوروندي، توغو، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، السودان، الصومال، ليبريا، ميانمار.

(٥٨) بيان وزير الشؤون الخارجية والتعاون بالمغرب في اجتماع لمجموعة الـ ٧٧ في نيويورك، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٥٩) في تموز/يوليه ٢٠٠٢، اختتم ممثلو الجهات المانحة مفاوضات التقرير الثالث عشر للمؤسسة الإنمائية الدولية واتفقوا على إطار للبرنامج الثالث عشر المتوقع للمؤسسة ولما يرتبط به من احتياجات مالية.